

المعايير الخاصة بموضوع
الطرف الثالث
دليل المستخدم

Topical Requirement



The Institute of
Internal Auditors

المحتويات

2	نظرة عامة على المعايير الخاصة بمواضيع معينة
2	قابلية التطبيق والمخاطر والحكم المهني
6	الاعتبارات
6	اعتبارات الحوكمة
7	اعتبارات إدارة المخاطر
8	اعتبارات الرقابة/الضوابط
12	الملحق أ. أمثلة التطبيق العملي
13	الملحق ب. أداة التوثيق الاختيارية
13	حوكمة الطرف الثالث
14	إدارة مخاطر الطرف الثالث
14	ضوابط الطرف الثالث

نظرة عامة على المعايير الخاصة بمواضيع معينة

تعد المعايير الخاصة بمواضيع معينة مكونا إلزاميا في الإطار الدولي للممارسات المهنية ® ، إلى جانب المعايير العالمية للتدقيق الداخلي TM والإرشادات العالمية. يجب استخدام المعايير الخاصة بمواضيع معينة بالاقتران مع المعايير العالمية للتدقيق الداخلي، والتي توفر الأساس الرسمي للممارسات المطلوبة. تظهر الإشارات إلى المعايير في جميع أنحاء هذا الدليل كمصدر لمعلومات أكثر تفصيلا.

تضفي المعايير الخاصة بمواضيع معينة الطابع الرسمي على كيفية معالجة المدققين الداخليين لمجالات المخاطر السائدة لتعزيز الجودة والاتساق داخل المهنة. تضع المعايير الخاصة بمواضيع معينة خط أساس وتوفر المعايير ذات الصلة لأداء خدمات التأكيد المتعلقة بالموضوع المحدد (المعيار 13.4). التوافق مع المعايير الخاصة بمواضيع معينة إلزامي لخدمات التأكيد ويوصى بأخذه في الاعتبار أثناء الخدمات الاستشارية. لا يقصد بالمعايير الخاصة بمواضيع معينة تغطية جميع الجوانب المحتملة التي يجب مراعاتها عند تنفيذ التزامات التأكيد. بدلا من ذلك ، الغرض منها هو توفير الحد الأدنى من المتطلبات لتمكين تقييم متسق وموثوق للموضوع المعين.

ترتبط المعايير الخاصة بمواضيع معينة بوضوح بنموذج الخطوط الثلاثة للمعهد الدولي للمدققين الداخليين. تعد عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة هي المكونات الرئيسية للمتطلبات التي تتوافق مع المعيار 9.1 فهم الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة. بالإشارة إلى نموذج الخطوط الثلاثة، ترتبط الحوكمة بمجلس الإدارة، وترتبط إدارة المخاطر بالخط الثاني، وترتبط عمليات الضوابط أو الرقابة بالخط الأول. وفي حين أن الإدارة ممثلة في الخطين الأول والثاني، فإن وظيفة التدقيق الداخلي للحسابات ممثلة في الخط الثالث بوصفها جهة مستقلة وموضوعية تقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة (المبدأ 8 إشراف المجلس).

قابلية التطبيق والمخاطر والحكم المهني

يجب اتباع المعايير الخاصة بمواضيع معينة عندما تقوم وظائف التدقيق الداخلي بإجراء التزامات التأكيد على المواضيع التي يوجد لها معايير خاصة أو عندما يتم تحديد جوانب المعايير الخاصة بمواضيع معينة ضمن التزامات التأكيد الأخرى.

كما هو موضح في المعايير، يعد تقييم المخاطر جزءا مهما من تخطيط الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي. يتطلب تحديد التزامات التأكيد التي يجب تضمينها في خطة التدقيق الداخلي تقييم استراتيجيات المؤسسة وأهدافها ومخاطرها سنويا على الأقل (المعيار 9.4 خطة التدقيق الداخلي). عند التخطيط لمهام التأكيد الفردية ، يجب على المدققين الداخليين تقييم المخاطر ذات الصلة بالمهمة (المعيار 13.2 تقييم مخاطر المهمة).

عندما يتم تحديد موضوع المعايير الخاصة بمواضيع معينة أثناء عملية تخطيط التدقيق الداخلي القائم على المخاطر ويتم تضمينه في خطة التدقيق، يجب استخدام المتطلبات الموضحة في المعايير الخاصة بمواضيع معينة لتقييم الموضوع ضمن الالتزامات المعمول بها. بالإضافة إلى ذلك ، عندما يقوم المدققون الداخليون بإجراء مهمة (سواء كانت مدرجة أو غير مدرجة في الخطة) وتظهر عناصر من المعايير الخاصة بموضوع معين ، يجب تقييم مدى قابلية تطبيق المعايير الخاصة كجزء من المهمة. أخيرا ، إذا تم طلب مهمة لم تكن في الأصل في الخطة وتتضمن الموضوع ذي الصلة ، فيجب تقييم قابلية تطبيق المعايير الخاصة بذلك الموضوع.

يلعب الحكم المهني دورا رئيسيا في تطبيق المعايير الخاصة بمواضيع معينة. تقوم تقييمات المخاطر قرارات كبار الرؤساء التنفيذيين للتدقيق الداخلي حول الالتزامات التي يجب تضمينها في خطة التدقيق الداخلي (المعيار 9.4). بالإضافة إلى ذلك ، يستخدم المدققون الداخليون الحكم المهني لتحديد الجوانب التي سيتم تغطيتها في كل مهمة (المعايير 13.3 أهداف المهمة ونطاقها ، 13.4 معايير التقييم ، و 13.6 برنامج العمل).

يجب الاحتفاظ بالدليل على أن كل متطلب في المعايير الخاصة بمواضيع معينة قد تم تقييمه من أجل قابلية التطبيق ، بما في ذلك الأساس المنطقي الذي يفسر استبعاد أية متطلبات. يجب توثيق التوافق مع المعايير الخاصة بمواضيع معينة باستخدام الحكم المهني للمدققين كما هو موضح في المعيار 14.6 توثيق المهمة.

في حين أن المعايير الخاصة بمواضيع معينة توفر خط الأساس لعمليات الرقابة التي يجب مراعاتها، فقد تحتاج المؤسسات التي تقيم مخاطر الموضوع ذي الصلة على أنها مرتفعة جدا، إلى تقييم جوانب إضافية.

إذا لم يكن لدى وظيفة التدقيق الداخلي الكفاءات المطلوبة لأداء المهام بشأن موضوع المعايير الخاصة بمواضيع معينة، فيجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق تحديد كيفية الحصول على الموارد وإبلاغ مجلس الإدارة والإدارة العليا في الوقت المناسب بتأثير القيود وكيفية معالجة أي نقص في الموارد. يحتفظ الرئيس التنفيذي للتدقيق بالمسؤولية النهائية عن ضمان توافق وظيفة التدقيق الداخلي مع المعايير الخاصة بمواضيع معينة، بغض النظر عن كيفية الحصول على الموارد (المعيار 1-3 الكفاءة، 2-7 مؤهلات الرئيس التنفيذي للتدقيق، 2-8 الموارد، 2-10 إدارة الموارد البشرية).

الأداء والتوثيق وإعداد التقارير

عند تطبيق المعايير الخاصة بمواضيع معينة ، يجب على المدققين الداخليين أيضا الامتثال للمعايير العالمية، وإجراء عملهم بما يتماشى مع المجال الخامس: أداء خدمات التدقيق الداخلي. تصف المعايير الواردة في المجال الخامس تخطيط المهام (المبدأ 13 تخطيط المهام بفعالية) ، وإجراء المهام (المبدأ 14 إجراء أعمال المهمة) ، وإبلاغ نتائج المهمة (المبدأ 15 الإبلاغ عن نتائج المهمة ومراقبة خطط العمل).

تم تصميم المعايير الخاصة بمواضيع معينة لدعم ممارسات التدقيق الداخلي المتسقة وعالية الجودة. قد تفرض القوانين واللوائح المحلية والتوقعات الإشرافية والأطر الأخرى المعترف بها مهنيًا متطلبات إضافية أو أكثر تحديدا. يجب على المدققين الداخليين فهم القوانين و / أو اللوائح ذات الصلة بالقطاع والنطاق المكاني التي تعمل فيه المؤسسة والالتزام بها ، بما في ذلك الإفصاح على النحو المطلوب ، وفقا للمعيار 1.3 السلوك القانوني والأخلاقي. وربما يكون المدققون الداخليون قد أدرجوا بالفعل هذه المتطلبات الإضافية في برامج التدقيق وإجراءات الاختبار ويجب عليهم التوفيق بينها وبين المعايير الخاصة بمواضيع معينة لضمان التغطية الكافية.

يمكن توثيق تغطية المعايير الخاصة بمواضيع معينة إما في خطة التدقيق الداخلي أو أوراق عمل المهمة بناء على الحكم المهني للمدققين. قد تغطي مهمة واحدة أو أكثر من عمليات التدقيق الداخلي المتطلبات. بالإضافة إلى ذلك ، قد لا تكون جميع المتطلبات قابلة للتطبيق. يجب الاحتفاظ بالدليل على أن المطلوب قد تم تقييمه من أجل قابلية التطبيق ، بما في ذلك الأساس المنطقي الذي يشرح أي استثناءات.

ضمان الجودة

تتطلب المعايير العالمية من الرئيس التنفيذي للتدقيق تطوير وتنفيذ والحفاظ على برنامج لتأكيد وتحسين الجودة يغطي جميع جوانب وظيفة التدقيق الداخلي (المعيار 8.3 الجودة). يجب إبلاغ النتائج إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا. يجب أن تتضمن البلاغات تقريراً عن توافق وظيفة التدقيق الداخلي مع المعايير وتحقيق أهداف الأداء.

سيتم تقييم التوافق مع المعايير الخاصة بمواضيع معينة في تقييمات الجودة.

الطرف الثالث

ملاحظه

تستخدم المعايير الخاصة بمواضيع معينة المصطلحات العامة للتدقيق الداخلي على النحو المحدد في المعايير العالمية للتدقيق الداخلي. يجب على القراء الرجوع إلى المصطلحات والتعاريف الواردة في مصطلحات المعايير.

الطرف الثالث هو فرد خارجي أو مجموعة أو كيان تربطه بالمؤسسة ("المؤسسة الأساسية") علاقة عمل للحصول على المنتجات أو الخدمات. قد يتم إضفاء الطابع الرسمي على العلاقة من خلال عقد أو اتفاقية أو وسائل أخرى لتزويد المؤسسة بالمنتجات أو الخدمات أو العمالة أو التصنيع أو حلول تكنولوجيا المعلومات ، مثل تخزين البيانات ومعالجتها وصيانتها.

يمكن استخدام مصطلح "الطرف الثالث" بشكل مختلف بناء على القطاع الاقتصادي أو السياقات الأخرى. تتمتع كل وظيفة تدقيق داخلي بالمرونة لاستخدام حكمها في تطبيق المعايير الخاصة بمواضيع معينة وفقا لكيفية تعريف المؤسسة الأساسية (المؤسسة التي تدخل في اتفاقية طرف ثالث) للأطراف الثالثة. تستخدم هذه

المعايير الخاصة بموضوع الطرف الثالث مصطلح "طرف ثالث" للإشارة إلى البائعين والموردين والمقاولين والمقاولين من الباطن ومقدمي الخدمات الخارجيين والوكالات الأخرى والاستشاريين. ويشمل المصطلح الاتفاقات المبرمة بين طرف ثالث ومتعاقيه من الباطن، وغالبا ما يعرفون باسم المقاولين من الباطن الفرعيين أو "الأطراف الرابعة" أو "الأطراف الخامسة" أو الأطراف اللاحقة.

لا تهدف المعايير الخاصة بموضوع الطرف الثالث إلى معالجة العلاقات الخارجية أو المصالح أو المشاركات غير المباشرة مع المؤسسة الأساسية، مثل الهيئات النازمة أو الكلاء أو الأمناء/أعضاء مجلس الإدارة أو العلاقات الداخلية كالموظفين.

يمكن تعريف مصطلح "الطرف الثالث" واستخدامه بشكل مختلف بناء على القطاع أو السياقات الأخرى. ويعطى للمدققين الداخليين المرونة اللازمة على أن يعتمدوا على حكمهم المهني لتكييف المعايير مع تعريف المؤسسة الأساسية للطرف الثالث.

يمكن تقييم فعالية عمليات المؤسسة لإدارة علاقاتها مع الجهات الخارجية عبر المؤسسة و / أو على مستوى عقد فردي أو أكثر أو اتفاقيات أو علاقات. يجب على المدققين الداخليين استخدام نهج من أعلى إلى أسفل لتطوير فهم لسياسات وإجراءات وعمليات وإطار عمل ودورة حياة الطرف الثالث للمؤسسة. يجب على المدققين الداخليين استخدام الحكم المهني لفهم الفروق الدقيقة في مخاطر الطرف الثالث بناء على القطاعات والمؤسسات وموضوعات المهمة الفردية. تماشيا مع المعيار 5.1 استخدام المعلومات، يجب أن يكون المدققون الداخليون على دراية بأي سياسات وإجراءات تتعلق بمعلومات الطرف الثالث التي قد يصلون إليها ويمثلون لها.

تتطبق المعايير الخاصة بموضوع الطرف الثالث عندما تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بتنفيذ التزامات التأكيد على أطراف ثالثة و / أو أي علاقات متعاقدا عليها من الباطن، بما في ذلك تلك الرابعة أو اللاحقة، التي يسمح بها عقد الطرف الثالث أو اتفاق مع المؤسسة الأساسية. يجب على المدققين الداخليين إعطاء الأولوية للأطراف الثالثة والأطراف النهائية بناء على المخاطر ، كما هو موضح في قسم إدارة المخاطر أدناه. يجب على المدققين الداخليين تطبيق جميع المتطلبات كما هو موضح في نتائج تقييم المخاطر ، ويجب توثيق الاستثناءات.

تشير المعايير الخاصة بموضوع الطرف الثالث ودليل المستخدم إلى مراحل علاقة المؤسسة مع الجهات الخارجية ، والمعروفة أيضا باسم مراحل سير مراحل سير عملية الطرف الثالث من الاختيار والتعاقد والإعداد والمراقبة وانتهاء التعاقد. سيتم استخدام هذه المراحل لأغراض المعايير الخاصة بموضوع الطرف الثالث ودليل المستخدم ، على الرغم من أن بعض القطاعات لديها إصداراتها الخاصة عن مراحل سير العملية. المراحل هي:

- الاختيار: يشمل عمليات تحديد الحاجة إلى طرف ثالث ، وخطة استخدامه ، والعناية الواجبة للاختيار. بالإضافة إلى ذلك ، يجب أن يشمل الاختيار تقييم مخاطر الأطراف الثالثة المحتملة والمهمة.
- التعاقد: يشمل عمليات العناية الواجبة لصياغة اتفاقية قانونية مع الطرف الثالث والتفاوض بشأنها والموافقة عليها وتنفيذها.
- الإعداد: يبدأ عند توقيع العقد لبدء العلاقة ويؤسس أساسا لأطراف ثالثة للوفاء بشروط العقد أو الاتفاقية.
- المراقبة: تشمل عمليات المراقبة المستمرة لسير المراحل مع الطرف الثالث بعد إبرام العقد والموافقة عليه. عادة ما تكون الطريقة منهجية وقائمة على المخاطر ويجب أن تأخذ في الاعتبار التحسين المستمر. تشمل المراقبة تجديد عقود أو اتفاقيات الطرف الثالث الجارية عند الضرورة.
- التخرج/إنهاء التعاقد: يشمل عمليات إنهاء العقود والاتفاقيات ، والحفاظ على استراتيجية التخرج للأطراف الثالثة التي تم تحديد أولوياتها بناء على المخاطر ، وإنهاء العلاقات عند الضرورة. تستخدم العمليات عادة نهجا قائما على المخاطر وقد تنطوي على خطة تخرج رسمية.

وتبقى المؤسسة الأساسية (التي تدخل في اتفاقية طرف ثالث) مسؤولة عن المخاطر المرتبطة بتحقيق أهدافها ، حتى عندما تشترك طرفا ثالثا لمساعدتها على تحقيق هدف واحد أو أكثر. يدخل العمل مع أطراف ثالثة مخاطر يجب تحديدها وتقييمها وإدارتها من خلال عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة المناسبة، كما هو موضح في هذه المعايير الخاصة بموضوع الطرف الثالث. إذا فشل طرف ثالث في الأداء وفقا للتعاقد، أو شارك في ممارسات غير أخلاقية، أو تعرض لاضطراب في الأعمال ، فقد تعاني المؤسسة الأساسية من تداعيات ذلك.

يجب على المؤسسة الأساسية تحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها من خلال عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة المناسبة. تشمل فئات وأمثلة المخاطر المتعلقة بالأطراف الثالثة ما يلي:

- استراتيجية، مثل القدرة على تحقيق مهمة المؤسسة الأساسية و / أو الأهداف رفيعة المستوى أو إدارة آثار عمليات الدمج والاستحواذ.
- السمعة، مثل الضرر الذي يلحق بالبيئة أو لعلاقة المؤسسة الأساسية وثقتها مع العملاء وأصحاب المصلحة.
- أخلاقية ، مثل إخفاقات النزاهة وتضارب المصالح والعمولات والفساد.
- التشغيلية، مثل الأمن المادي والمعلومات ، المخاطر الداخلية ، تعطيل الخدمة أو عدم تحقيق الأهداف.
- المالية ، مثل إفسار الطرف الثالث أو الاحتيال.
- الامتثال للمتطلبات التنظيمية المحلية والوطنية والدولية المعمول بها.
- الأمن السيبراني وحماية البيانات الأخرى ، مثل اختراق البيانات الحساسة وتسريبها.
- تكنولوجيا المعلومات ، مثل نقص الخدمات لدعم العمليات الحيوية.
- القانونية، مثل تضارب المصالح والنزاعات والتقاضى لانتهاكات العقود.
- الاستدامة ، مثل المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة. تشمل الأمثلة المخاطر المتعلقة بتأثير المؤسسة على البيئة الطبيعية والمخاطر المتعلقة بتفاعلاتها مع المجتمع.
- الجيوسياسية، مثل النزاعات التجارية / العقوبات وعدم الاستقرار السياسي.

يجب على المدققين الداخليين مراعاة هذه المراحل عند تقييم متطلبات الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة. تنقسم المتطلبات الواردة في المعايير الخاصة بمواضيع معينة للطرف الثالث إلى ثلاثة أقسام وفقا للمعيار 9.1 فهم الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات المراقبة:

- الحوكمة - أهداف واستراتيجيات أساسية محددة بوضوح لاستخدام أطراف ثالثة لدعم الأهداف والسياسات والإجراءات التنظيمية.
- إدارة المخاطر - عمليات لتحديد مخاطر استخدام أطراف ثالثة وتحليلها وإدارتها ومراقبتها ، بما في ذلك عملية تصعيد المسائل على الفور.
- الضوابط - عمليات المراقبة التي وضعتها الإدارة وتقييمها بشكل دوري للتخفيف من المخاطر عند استخدام أطراف ثالثة.

بالإضافة إلى المعايير الخاصة بمواضيع معينة ودليل المستخدم هذا ، قد يرغب المدققون الداخليون في الرجوع إلى إرشادات مهنية إضافية بشأن أطراف
ثالثة ، مثل الإرشادات العالمية للمعهد الدولي لبناء القدرات الخاصة بالقطاع الذين يعملون فيه.

الاعتبارات

قد تساعد الاعتبارات التالية المدققين الداخليين على تنفيذ المتطلبات الواردة في المعايير الخاصة بموضوع الطرف الثالث. تردد الاعتبارات في كل قسم أدناه أو تعيد صياغة المتطلبات ذات الصلة بالمعايير الخاصة. هذه الاعتبارات هي غير إلزامية وتوضيحية لتقديم أمثلة على طرق تقييم المتطلبات. يجب على المدققين الداخليين تطبيق الحكم المهني عند تحديد ما يجب تضمينه في تقييماتهم.

اعتبارات الحوكمة

لتقييم كفاءة تطبيق عمليات الحوكمة، بما في ذلك الإشراف من قبل مجلس الإدارة، على أهداف التعامل مع طرف ثالث، قد يراجع المدققون الداخليون أدلة على:

أ. نهج أو استراتيجية رسمية وموثقة قائمة على المخاطر لتحديد ما إذا كان سيتم استخدام طرف ثالث. تتم مراجعة النهج بشكل دوري ويشمل:

- عملية محددة وموحدة بوضوح لتنفيذ النهج ، معتمدة للاستخدام من قبل المؤسسة.
- تستند الموارد المدرجة في الميزانية إلى تحليل التكلفة والعائد لتبرير إشراك طرف ثالث ، مما يضمن المواءمة الاستراتيجية وكفاءة الموارد.
- تقييم الإدارة للمخاطر والضوابط ، بما في ذلك تلك التي تعالج المشكلات مع أطراف ثالثة.
- وجود موارد كافية للتعاقد مع أداء الطرف الثالث وإدارته ومراقبته.
- دمج ملاحظات أصحاب المصلحة في النهج أو الاستراتيجية.

ب. السياسات والإجراءات والوثائق الأخرى ذات الصلة المستخدمة لتحديد علاقات الجهات الخارجية وتقييمها وإدارتها طوال سير العملية. قد تشمل السياسات والإجراءات:

- أدوات وقوائم موحدة لتسهيل عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الرئيسية.
- عمليات التقييم الدوري للسياسات والإجراءات وتحديد مدى كفاءتها وتحديثها حسب الضرورة.
- وجود معايير لاختيار الأطراف الثالثة والتعاقد معها وإعدادها ومراقبتها وإلغاء التعاقد.
- تحديد المتطلبات التنظيمية المعمول بها والمراجعة الدورية لها من أجل التوافق مع السياسات والإجراءات.
- إجراء مقارنات معيارية لتحديد ومقارنة ممارسة الإدارة في إدارة الطرف الثالث مع الممارسات الرائدة.

ت. تحديد الأدوار والمسؤوليات التي تدعم تحقيق أهداف الطرف الثالث. قد تشمل الأدلة الإضافية ما يلي:

- عمليات تقييم ما إذا كانت قيم الطرف الثالث وأخلاقياته ومسؤوليته الاجتماعية تتوافق مع مبادئ المؤسسة الأساسية. يجب أن تشمل العملية كيفية معالجة تضارب المصالح المحتمل أو الممارسات غير الأخلاقية على الفور.
- التدريب المنتظم للموظفين الذين يشغلون أدواراً إدارية تابعة لجهات خارجية والتقييم الدوري لكفاءاتهم.
- عملية لتقييم ما إذا كان قد تم تنفيذ التدريب لخلق وعي على مستوى المؤسسة حول الأطراف الثالثة.
- تتماشى الأدوار والمسؤوليات مع نموذج الخطوط الثلاثة.

ث. التواصل والمشاركة في الوقت المناسب مع أصحاب المصلحة المعنيين طوال سير دورة عملية الطرف الثالث (على سبيل المثال، مجلس الإدارة والإدارة العليا والمشتريات والعمليات وإدارة المخاطر والامتثال والشؤون القانونية وتكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات والموارد البشرية وغيرها)، والتي تشمل:

- معلومات حول مخاطر الجهات الخارجية والثغرات الأمنية المحتملة المعروفة في محاضر الاجتماعات أو التقارير أو رسائل البريد الإلكتروني.
- تبادل المعلومات حول إدارة الأطراف الثالثة وتعزيز التعاون (على سبيل المثال، من خلال اجتماعات دورية متعددة الوظائف).

اعتبارات إدارة المخاطر

لتقييم كيفية تطبيق عمليات إدارة المخاطر على أهداف التعامل الطرف الثالث، قد يراجع المدققون الداخليون الأدلة التالية:

أ. تتضمن عمليات إدارة المخاطر الموحدة والشاملة لمستخدمي خدمات الطرف الثالث أدوارا ومسؤوليات محددة وتعالج بشكل كاف المخاطر الرئيسية ذات الصلة بالمؤسسة:

- تتضمن عمليات تقييم مخاطر الطرف الثالث وإدارتها، كيفية التعامل مع المخاطر الرئيسية، بما في ذلك:
 - تحديدها والإبلاغ عنها في البداية.
 - تحليلها لتقييم تأثيرها على القدرة على تحقيق الأهداف التنظيمية.
 - التخفيف من وقعها، بما في ذلك خطط العمل لتقليل المخاطر إلى مستوى مقبول.
 - مراقبتها، بما في ذلك الكشف عن الإنذارات المبكرة والاستجابة لها وخطة للإبلاغ المستمر حتى يتم حل التهديدات بالكامل.

■ تتم المراقبة للالتزام بالعمليات وتنفيذ الإجراءات التصحيحية لأي انحرافات ، لمنع تفويض أهداف المؤسسة أو استراتيجيتها طويلة المدى.

■ توفر لجنة إدارة المخاطر أو مجموعة أخرى إشرافا مباشرا على الأطراف الثالثة وتعطي مدخلاتها إلى مجلس الإدارة. اللجنة لها غرض محدد وتجتمع بانتظام. قد تشمل الأدلة محاضر الاجتماعات.

ب. يتم تحديد المخاطر المتعلقة بالأطراف الثالثة طوال سير مراحل العملية وتقييمها بانتظام. يصنف تقييم المخاطر الأطراف الثالثة ويعطيهما الأولوية. يتم تصنيف الاستجابات للمخاطر وتحديد أولوياتها.

■ تأخذ المؤسسة الأساسية في الاعتبار عوامل مثل حجمها ونسجها وعدد الأطراف الثالثة المهمة عند تطوير تقييم مخاطر الطرف الثالث.

■ يتم توثيق تقييم المخاطر وتحديد المخاطر الكامنة والمتبقية.

■ تتبع المؤسسة عملية العناية الواجبة لمراجعة وتحديث تقييم المخاطر.

■ يتم وضع معايير لتصنيف الأطراف الثالثة وتحديد أولوياتها وفقا للمخاطر. ومن أمثلة هذه المعايير ما يلي:

- مدى أهمية وضرورة الخدمات المقدمة لعمليات المؤسسة.
- مدى حجم القيمة المالية للعقد.
- مدة العلاقة (علاقة جديدة، تمت بسرعة، و / أو مدتها طويلة).
- عدد الأطراف الخارجية المشاركة.
- ما اذا كان الطرف الثالث يخطط للتعاقد من الباطن على بعض أو كل العمل.

■ تلتزم المؤسسة بممارسات تقييم المخاطر المقبولة على نطاق واسع ، بما في ذلك إجراء تقييم المخاطر في أقرب مرحلة ممكنة ، عادة عندما يتم تحليل الاقتراح أثناء مرحلة الاختيار ، وقبل الإعداد.

■ يملأ البائعون استبياننا لتحديد ترتيب المخاطر وأولويتها بناء على المخاطر الكامنة. وتكفل المؤسسة استكمال الاستبيانات من قبل الموظفين المعنيين ومراجعتها لضمان الدقة.

■ تحصل المؤسسة على مدخلات دورية فيما يتعلق بإدارة مخاطر الطرف الثالث من المجالات الوظيفية ، مثل تكنولوجيا المعلومات والمشتريات وإدارة مخاطر المؤسسة والموارد البشرية والشؤون القانونية والامتثال والعمليات والمحاسبة والتمويل.

ت. يتم تحديد الاستجابات للمخاطر، مثل تخفيف حدتها أو القبول بها أو تجنبها أو مشاركتها مع آخرين، وتناسب مع تصنيف المخاطر.

■ يتم توثيق الاستجابات للمخاطر وتشمل النظر في بيئة الرقابة الخاصة بالطرف الثالث.

■ تتم مراجعة الوثائق التي تفيد بمراجعة الاستجابات للمخاطر التي تتجاوز تحمل المخاطر للمؤسسة الأساسية للتأكد من ملاءمتها ، خاصة عندما يتم قبول المخاطر. تشمل الردود تلك التي تتناول تضارب المصالح المحتمل مع أطراف ثالثة.

ث. عمليات إدارة مخاطر الجهات الخارجية وتصعيدها، بما في ذلك كيفية تقييم مستوى التهديد أو المخاطر وتعيينه وتحديد أولوياته. قد تشمل المراجعة تحديد:

- تعريفات وتفسيرات لمستويات مخاطر المؤسسة - مثل المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة - وإجراءات التصعيد لكل فئة من فئات المخاطر.
- قائمة بالأطراف الثالثة التي تم تحديد أولوياتها حسب المخاطر المحددة وحالة التخفيف من أي مخاطر.
- المتطلبات القانونية والتنظيمية ومتطلبات الامتثال المعمول بها.
- آثار المخاطر المالية وغير المالية (على سبيل المثال، السمعة).
- عمليات إبلاغ الإدارة والموظفين بمخاطر الطرف الثالث، بما في ذلك الإبلاغ المنتظم عن ملف تعريف المخاطر إلى مجلس الإدارة (أو أي هيئة أخرى مناسبة). يجب أن تتضمن المراسلات تحديثات حول معالجة أي مشكلات لوحظت مع أطراف ثالثة ذات أولوية.
- عمليات إعادة تقييم الترتيب وتحديد الأولويات عندما تتغير مستويات الرغبة في المخاطرة وتحمل المخاطر للمؤسسة الأساسية.

اعتبارات الرقابة/الضوابط

لتقييم كيفية تطبيق عمليات الرقابة على علاقات الأطراف الثالثة، قد يراجع المدققون الداخليون الأدلة التالية:

- أ. يتم تطبيق عملية العناية الواجبة بشكل متين على طريقة التوريد واختيار الأطراف الثالثة مع دراسة جدوى موثقة ومعتمدة أو أي وثيقة أخرى ذات صلة تصف وتبرر الحاجة إلى العلاقة مع طرف ثالث وطبيعتها.
 - قد تقوم دراسة الجدوى أيضا بما يلي:
 - معالجة المخاطر التي تهدد قدرة الطرف الثالث على تلبية التوقعات والآثار المحتملة على المؤسسة.
 - تضمين تحليل مفصل للتكلفة والفائدة.
- يتم اتباع عمليات التوريد المعمول بها - مثل العطاءات التنافسية وطلبات العروض والمصادر الفردية. تشمل العمليات:
 - معايير الجوانب المهمة، مثل مراجعة بروتوكولات الأمن السيبراني، والتحقق من التفاصيل المصرفية، وإجراء فحوصات الخلفية المالية، والبحث في الهيكل التنظيمي للطرف الثالث، والسجلات الجنائية والقانونية، وسجلات القيادة، والأنشطة السياسية، والعلاقات مع الأنشطة الجرمية.
 - معايير اختيار محددة جيدا بما في ذلك تقييم الأداء السابق والمراجع والسمعة وتكاليف العقد.
 - العناية الواجبة لضمان الاختيار المناسب للبايعين، مثل تشكيل فرق متعددة الوظائف لمراجعة المقترحات. للتخفيف من مخاطر التحيز، تتضمن ضوابط فرق المراجعة إجراءات إنشاء الفريق ومتطلبات الكشف عن تضارب المصالح المحتمل.
 - العناية الواجبة في تقييم بيئة الرقابة للطرف الثالث؛ على سبيل المثال، إجراء زيارة ميدانية أو مراجعة الطرف الثالث:
 - تقارير التحكم في النظام والتنظيم.
 - الاستقرار المالي.
 - عقد التأسيس أو شهادة حسن السيرة والسلوك.
 - الشفافية في صنع القرار للإدارة الرئيسية وأصحاب المصلحة.
 - الهيكل التنظيمي.
 - الاستقرار التشغيلي.
 - بروتوكولات الأمن السيبراني.
 - الامتثال للقوانين واللوائح والمعايير ذات الصلة.
 - الأخلاق.
 - التاريخ مع المؤسسة الأساسية.
 - السمعة.
 - الأدلة على أن البائعين أو المقاولين المحتملين لا يتقدمون إلى مرحلة التعاقد إلا بعد إجراء عمليات العناية الواجبة ذات الصلة وتحليل النتائج.
- ب. يتم وضع سياسات وإجراءات التعاقد واتباعها.

- تتم كتابة العقود بعبارة لا لبس فيها.
- يتم النظر في المخاطر الرئيسية أثناء مرحلة صياغة العقد ، ويتم تضمين البنود ذات الصلة. يتم إبلاغ المسائل التي تتطلب حلها مع الطرف الثالث خلال هذه المرحلة.
- يتم تحديد العناصر الأساسية للعقد بناء على سياسات وإجراءات التعاقد الخاصة بالمؤسسة ومستوى أولوية الطرف الثالث. قد تشمل العناصر:
 - اتفاقيات عدم الإفصاح (الخصوصية).
 - بنود الإنهاء تعليمات محددة للوصول إلى البيانات.
 - متطلبات الأمن السيبراني، بما في ذلك تلك الخاصة بالوصول إلى جميع البيانات ومشاركتها والإبلاغ عن الحوادث أو الانتهاكات خلال فترة محددة.
 - متطلبات الإبلاغ في حالات الخرق الذي يؤثر على بيانات المؤسسة الأساسية.
 - عملية موحدة للتحقق من هوية الطرف الثالث ، بما في ذلك الاسم القانوني الكامل والعنوان والموقع (المواقع) الفعلية وموقع الويب. تتمثل الممارسة المعتادة في استخدام قائمة مرجعية أثناء عملية تحديد الهوية ومراجعة دقة المعلومات.
 - اتفاقيات مستوى الخدمة محددة بوضوح ، تحدد النتائج المتوقعة والحقوق والالتزامات والعقوبات والمكافآت والمسؤوليات لكل طرف ، بما في ذلك مسؤولية دفع تكاليف العمالة (بما في ذلك المقاولين من الباطن).
 - بند الحق في التدقيق الذي يتضمن المقاولين من الباطن ، أو شرط للحصول على دليل على أن مزود ضمان مستقل حسن السمعة قد قام بتدقيق الأطراف. وبدون شرط الحق في التدقيق، قد تكون قدرة وظيفة التدقيق الداخلي على الحصول على التأكيد أو تقديمه محدودة.
- وللمؤسسة الرئيسية إمكانية الوصول إلى تقارير تقييم الرقابة التي يقدمها مراجعو الحسابات المستقلون؛ على سبيل المثال ، تلك المتعلقة بالأمن المالي والامتثال والبيانات ، مثل المعايير الدولية لمهام التأكيد أو تقارير SOC.
 - في حالة الاعتماد على عمل مزودي التأكيد الخارجيين للطرف الثالث ، تتم مراجعة المستندات لضمان الوثوقية.
 - تستخدم تقارير SOC لتحديد عمليات إدارة المخاطر والتغيير غير الكافية.
- تتناول السياسات والإجراءات أي مكونات أساسية للمؤسسة أو أنواع معينة من العقود:
 - بنود البيئة والاستدامة.
 - بروتوكولات الإبلاغ عن المخالفات.
 - متطلبات تقييمات قياس الأداء.
 - خطة استمرارية الأعمال المختبرة للأطراف الثالثة.
 - استخدام الذكاء الاصطناعي في تقديم الخدمات.
 - التحديد الواضح والكشف والشروط والنطاق لأي عمل متعاقد من الباطن.
 - عملية إدارة التغيير، التي توضح كيفية التعامل مع التغييرات التي تطرأ على النطاق أو الشروط أو المتطلبات التشغيلية (مثل التغييرات في التكنولوجيا أو التحديثات التنظيمية) خلال مدة العقد.
 - حدود لعدد أوامر التغيير أو المبالغ التي يمكن فوترتها.
- تتطلب السياسات والإجراءات قبولاً رسمياً للمنتجات النهائية قبل سداد الدفع أو الإفراج عن أي احتفاظ.
- يطلب من الأطراف الثالثة مهمة سياسات الأخلاقيات أو مدونة قواعد السلوك الخاصة بها و / أو الالتزام بسياسات المؤسسة الأساسية.
- عندما يقدم الطرف الثالث العقد، تكون المؤسسة الأساسية قد أجرت مراجعة قانونية، ويتم فهم المخاطر الرئيسية ودعمها من خلال استراتيجية مناسبة للتخفيف من المخاطر.
- ت. تتم مراجعة العقود أو الاتفاقيات النهائية والموافقة عليها من قبل أصحاب المصلحة المناسبين، بما في ذلك القانون والامتثال ، وتخزينها بشكل آمن ، وتكليف مدير العقود أو المسؤول بالمسؤولية.
- عقد أو وثيقة رسمية أخرى تشير إلى علاقة الاستعانة بمصادر خارجية والتزام الطرف الثالث ، ودليل على أي مراجعات قانونية ومراجعات امتثال مطلوبة.
- ث. يتم الاحتفاظ بقائمة دقيقة وكاملة وحديثة لجميع علاقات الجهات الخارجية، كما هو الحال في نظام إدارة العقود المركزي.

- عملية لإضافة عقود أو اتفاقيات جديدة لطرف ثالث إلى القائمة أو النظام.
 - عملية إدخال أطراف ثالثة محتملة في نظام المورد وإزالتها في حالة عدم الموافقة على العقد.
 - عملية لإنهاء العقود أو اتفاقيات الطرف الثالث من القائمة أو النظام.
 - نظام تتبع لتوثيق المشكلات مع مقاولين أو بائعين محددين للرجوع إليها في المستقبل.
 - عملية مراجعة لتحديد ما إذا كانت مجموعة الجهات الخارجية دقيقة وكاملة.
- ج. يتم إنشاء عمليات الإعداد الموثقة واتباعها لتمكين الأطراف الثالثة من الوفاء بشروط العقد أو الاتفاقية. قد تشمل المراجعات التحقق من أن:**

- إجراءات الإعداد الموحدة تضمن إكمال جميع الوثائق والتدريب ومراجعات الامتثال اللازمة.
- أنظمة وعمليات الطرف الثالث يمكن أن تتكامل بسلسلة مع تقنية المؤسسة الأساسية.
- الأنظمة المشتركة متوافقة وأمنة. قد تتضمن الأدلة عناصر تحكم تكميلية لكيان المستخدم كجزء من تقارير SOC.
- تقوم المؤسسة الأساسية بتقييم خطط استمرارية الأعمال الخاصة بالطرف الثالث ، والتي تضمن استمرار الخدمة أثناء حالات الطوارئ. يتم تضمين خطط الطوارئ لمعالجة الاضطرابات المحتملة.

- ح. تتم عمليات المراقبة المستمرة لأداء البائعين فيما يتعلق بأهداف العقد أو الاتفاقية، بما في ذلك تقييمات مؤشرات الأداء الرئيسية:**
- تقوم عمليات المراقبة بإبلاغ تقييم المخاطر من طرف ثالث ، ويتم مراجعة نقاط الضعف المحددة في الرقابة وتصعيدها ومعالجتها حسب الحاجة.
 - توجد تقارير أو ملاحظات العمليات والتقنيات والأدوات التي تم إنشاؤها لإدارة المراقبة في الوقت الفعلي.
 - توجد إجراءات لضمان إجراء المدفوعات وفقاً لشروط العقد أو الاتفاقية، مثل الوفاء بالجدول الزمني للمشروع والمعامل الرئيسية ومتطلبات الاتصال. يتم إجراء المدفوعات فقط للمقاولين المعتمدين الذين أكملوا مرحلة الإعداد وتم إدخالهم في نظام الدفع الخاص بالبائع. عندما يتم تحديد التسليمات في العقد ، يتم سداد المدفوعات النهائية فقط بمجرد التحقق من التسليمات.
 - يوجد عملية رقابة لضبط التكاليف المرتبطة باتفاقيات الأطراف الثالثة لضمان القيمة وتحديد العائد على الاستثمار. تستخدم نتائج تحليلات التكلفة والعائد لإعادة التفاوض على العقود.
 - توجد إجراءات لتقييم العقوبات على عدم الامتثال لأي اتفاقيات مستوى خدمة في العقد أو الاتفاقية. يتم احتساب العقوبات وتحملها عند تكديدها.
 - تتم إعادة تقييم الترتيب القائم على المخاطر للأطراف الثالثة ذات الأولوية بشكل دوري ، عندما تكون هناك تغييرات على الاتفاقية ، وعندما يقترب العقد من انتهاء الصلاحية أو التجديد التلقائي.
 - تتم مراجعة الأطراف الثالثة ذات الأولوية، مثل مراجعات الأعمال في الموقع أو ربع السنوية، للتحقق من صحة الضوابط والنزاهة التشغيلية.
 - قد تشمل الأدلة على المراقبة المستمرة الإضافية ما يلي:

- تحليلات الاستقرار المالي للطرف الثالث.
- تقييم الشكاوى ضد الغير.
- مراجعات الإدارة لتقارير المدققين المستقلين مثل المعايير الدولية لمهام التأكيد، والبيانات المتعلقة بمعايير تعاقدات التصديق، والتقارير المالية والتدقيق والامتثال وأمن البيانات المقدمة من أطراف ثالثة وشهادات ISO.
- مراجعات الإدارة لاختبارات مرونة الأعمال التي أجراها الطرف الثالث ، بما في ذلك أي مشكلات مهمة تم تحديدها.
- شروط وقيود على استخدام الأطراف المتعاقدة عليها من الباطن أو ما يتفرع منها
- تقييمات القيم الأخلاقية للطرف الثالث وثقافته وسلوكه.
- الردود على استفسارات وسائل الإعلام.
- تقييم بروتوكولات الخصوصية والأمن السيبراني لحماية تخزين ونقل بيانات ومعلومات المؤسسة الأساسية ، بما في ذلك استخدام التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي.
- تحديد المؤسسة لفرص التحسين المستمر لأداء وتحقيق أهداف العقد أو الاتفاقية.

○ مراجعة الفصل بين الواجبات.

خ. بروتوكولات لبدء الإجراءات التصحيحية بشأن الحوادث المحددة عندما يفشل طرف ثالث في تلبية متطلبات العقد أو الاتفاقية ، أو إذا كانت إجراءات الطرف الثالث تزيد من المخاطر على المؤسسة الأساسية.

■ بروتوكولات تصعيد الحوادث بناء على خطورة الحادث وأولوية الطرف الثالث.

■ مراجعة ما بعد الحادث ، بما في ذلك تحليل السبب الجذري.

د. عمليات لتوفير تنبيهات للعقود والاتفاقيات التي تقترب من انتهاء الصلاحية أو التجديد التلقائي. تتضمن عمليات التجديد التلقائي مراجعة:

■ أداء الطرف الثالث.

■ شروط العقد أو الاتفاقية وأي إضافات.

■ عوامل الخطر.

ذ. يتم تنفيذ خطة رسمية للتخارج من العقود ومتابعتها لضمان تلبية متطلبات العقد التي تنطوي على التوقيت والتوقعات بشكل كاف ، بما في ذلك المقاولين من الباطن الفرعيين.

■ قوائم مرجعية أو مقابلات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لضمان فعالية التدابير الأمنية.

■ تم إرجاع أو إتلاف المعلومات التنظيمية أو البيانات الموجودة في عهدة طرف ثالث.

■ تم إلغاء وصول الطرف الثالث إلى بيانات المؤسسة أو أنظمتها أو مرافقها.

■ تم إرجاع أصول المؤسسة الأساسية، مثل الأجهزة وتراخيص البرامج والملكية الفكرية والوثائق.

■ عندما يتم إنهاء خدمة طرف ثالث لسبب ما، يتم تحديد الظروف أو المخاطر المخففة وتصعيدها إلى الإدارة العليا و / أو مجلس الإدارة.

■ عند إنهاء عقد طرف ثالث ذي أولوية ، يتم استبدال الطرف بناء على نفس تقييم المخاطر ، ما لم يتم إكمال العقد أو لم تعد هناك حاجة إليه.

الملحق أ. أمثلة التطبيق العملي

تصف الأمثلة التالية السيناريوهات التي يكون فيها المعايير الخاصة بموضوع الطرف الثالث قابلاً للتطبيق:

مثال 1: تحتوي خطة التدقيق الداخلي مهمة تدقيق تتضمن خدمة أو مخرجات يتم توفيرها حالياً من قبل طرف ثالث.

عند انتهاء عملية التخطيط القائم على المخاطر وتنتج عنها مهمة واحدة أو أكثر في خطة التدقيق الداخلي تتعلق بخدمات أو مخرجات يتم تقديمها حالياً من قبل أطراف ثالثة بموجب عقد أو اتفاقية ، يتم تطبيق المعايير الخاصة بمواضيع معينة.

قد لا تكون كل متطلبات المعايير الخاصة بمواضيع معينة قابلة للتطبيق في كل مهمة. عندما يطبق المدققون الداخليون الحكم المهني ويقررون أن واحداً أو أكثر من متطلبات المعايير الخاصة بموضوع الطرف الثالث غير قابل للتطبيق وبالتالي يجب استبعاده من المهمة ، يجب على المدققين الداخليين توثيق الأساس المنطقي لاستبعاد هذه المتطلبات والاحتفاظ به. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون الأساس المنطقي لاستبعاد بعض المتطلبات هو أن وظيفة التدقيق الداخلي قد قررت أن مستوى اعتماد المؤسسة على أطراف ثالثة في الخدمات الحيوية للبعثات منخفض، أو أن العلاقة مع الطرف الثالث راسخة وأثرها المالي منخفض.

مثال 2: يتم تحديد مخاطر الطرف الثالث أثناء مهمة تأكيد على موضوع آخر غير الأطراف الثالثة أو إدارة العقود.

قد يحدد المدققون الداخليون مخاطر كبيرة لطرف ثالث أثناء تقييم عملية لم يتم تحديدها في البداية على أنها مرتبطة بأطراف ثالثة أو بإدارة العقود. على سبيل المثال ، عند التخطيط لمهمة لتقييم تخزين البيانات ، يلاحظ المدققون الداخليون أن الخدمات السحابية تتم استضافتها من خلال جهة خارجية. أثناء المقابلات مع إدارة الخدمات المقدمة من طرف ثالث ، يحدد المدققون الداخليون مخاطر الأمن السيبراني المتعلقة بالطرف الثالث.

بمجرد تحديد المخاطر ذات الصلة ، يجب على المدققين الداخليين مراجعة كل من المعايير الخاصة بموضوع الطرف الثالث والأمن السيبراني وتحديد المتطلبات القابلة للتطبيق. قد يستبعد المدققون عملية حوكمة الطرف الثالث أو عملية إدارة المخاطر التابعة لطرف ثالث في نطاق المهمة ويركزون على ضوابط الطرف الثالث على الخدمات التي يتم تدقيقها. ينطبق هذا الحكم المهني نفسه على تطبيق المعايير الخاصة بموضوع الأمن السيبراني. يجب على المدققين توثيق الأساس المنطقي لاستبعاد أي متطلبات من متطلبات معايير الطرف الثالث أو الأمن السيبراني والاحتفاظ بالوثائق.

مثال 3: تبرز حاجة إلى مهمة تتعلق بطرف ثالث لم يتم تضمينها في الأصل في خطة التدقيق الداخلي.

تنشأ مشكلة داخل المؤسسة تتعلق بطرف ثالث ذي أولوية تتطلب اهتماماً فورياً من وظيفة التدقيق الداخلي. تتضمن المشكلة فشل في الرقابة. يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق التواصل مع مجلس الإدارة حول إعادة ترتيب أولويات خطة التدقيق الداخلي والموارد لاستيعاب الحاجة. يجب على المدقق مناقشة الموضوع مع الإدارة ذات الصلة لتطوير أهداف المهمة وتقييم الموقف وتقديم توصيات لمنع حدوث ذلك في المستقبل. يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق مراجعة المعايير الخاصة بموضوع الطرف الثالث لتحديد نطاق المهمة ، وتحديد المتطلبات الواجب تطبيقها، وتوثيق أي استثناءات وفقاً لذلك.

الملحق ب. أداة التوثيق الاختيارية

يتوقع من المدققين الداخليين أن يمارسوا الحكم المهني في تحديد مدى انطباق المتطلبات بناء على تقييم المخاطر وأن يوثقوا بشكل مناسب استثناءات بعض المتطلبات. يمكن توثيق المعايير الخاصة بمواضيع معينة في خطة التدقيق الداخلي أو في أوراق عمل المهمة بناء على الحكم المهني للمدقق. قد تغطي مهمة واحدة أو أكثر من عمليات التدقيق الداخلي المتطلبات. بالإضافة إلى ذلك ، قد لا تكون جميع المتطلبات قابلة للتطبيق. يوفر النموذج أدناه أحد الخيارات لتوثيق المطابقة مع المعايير الخاصة بموضوع الطرف الثالث ، بيد أن استخدامه ليس إلزامياً.

حوكمة الطرف الثالث

الوثيقة المرجعية	التغطية المنفذة أو حيثيات الاستبعاد	المتطلبات
		أ. يتم وضع نهج رسمي وتنفيذه ومراجعته بشكل دوري لتحديد ما إذا كان سيتم التعاقد مع طرف ثالث. ويتضمن هذا النهج معايير مناسبة لتحديد وتقييم الموارد اللازمة والمتاحة لتحقيق الأهداف بتوفير خدمة أو منتج.
		ب. يتم وضع السياسات والإجراءات لتحديد وتقييم وإدارة العلاقات والمخاطر مع الجهات الخارجية طوال دورة مراحل سير عملية الطرف الثالث. تتماشى السياسات والإجراءات مع المتطلبات التنظيمية المعمول بها ويتم مراجعتها وتحديثها بشكل دوري لتعزيز بيئة الرقابة.
		ج. يتم تحديد أدوار ومسؤوليات إدارة التعامل مع الطرف الثالث داخل المؤسسة، مع تحديد من يختار الأطراف الثالثة ويوجهها ويديرها ويتواصل معها ويراقبها بالإضافة إلى من يجب إبلاغه بأنشطة الطرف الثالث. توجد عملية للتأكد من أن الأفراد المكلفين بأدوار ومسؤوليات الطرف الثالث لديهم القدرات المناسبة.
		د. يتم تحديد بروتوكولات الاتصال مع أصحاب المصلحة المعنيين وتشمل الإبلاغ بالوقت المناسب عن حالة الأداء والمخاطر وامتثال الأطراف الثالثة ذات الأولوية (وبالأخص حالات عدم الامتثال للقوانين واللوائح). ويتم تحديد أولوية الأطراف الثالثة بناء على المخاطر. قد يشمل أصحاب المصلحة المعنيون مجلس الإدارة والإدارة العليا والمشتريات والعمليات وإدارة المخاطر والامتثال والشؤون القانونية وأمن المعلومات والموارد البشرية وغيرها.

إدارة مخاطر الطرف الثالث

الوثيقة المرجعية	التغطية المنفذة أو حيثيات الاستبعاد	المتطلبات
		أ. عمليات إدارة المخاطر للأطراف الثالثة وخدماتها موحدة وشاملة ، وتشمل أدوارا ومسؤوليات محددة ، وتعالج بشكل كاف المخاطر الرئيسية العائدة للمؤسسة (مثل المخاطر الاستراتيجية والسمعة والأخلاقية والتشغيلية والمالية والامتثال والأمن السبراني و تكنولوجيا المعلومات والقانونية والاستدامة والجيوسياسية). وتتم مراقبة الالتزام بالعمليات وتنفيذ الإجراءات التصحيحية لأي انحرافات
		ب. يتم تحديد وتقييم المخاطر المتعلقة بالأطراف الثالثة طوال مراحل سير عملية الطرف الثالث بانتظام. يستخدم تقييم المخاطر لتصنيف وتحديد أولويات الأطراف الثالثة بما في ذلك المقاولين من الباطن الفرعيين . ويتم تصنيف وتحديد أولوية الاستجابة للمخاطر ومراجعة تقييم المخاطر وتحديثه بشكل دوري.
		ت. الاستجابات للمخاطر كافية ودقيقة ، وتتناسب مع الترتيب. يتم تنفيذ الاستجابات للمخاطر ومراجعتها والموافقة عليها ورصدها وتقييمها وتعديلها حسب الحاجة.
		ث. هناك عمليات لإدارة وتصعيد القضايا التي تنشأ عن أطراف ثالثة عند الضرورة، وضمان المساءلة عن النتائج وزيادة احتمالات تحقيق شروط العقود أو الاتفاقات الأخرى. إذا فشل طرف ثالث في الاستجابة للمخاوف المتصاعدة ، فستكون هناك عمليات تمكن الإدارة من تقييم مخاطر استمرار العلاقة التعاقدية واتخاذ إجراء معين أو معالجة الموضوع أو إنهاء التعاقد حسب ما تراه مناسباً.

ضوابط الطرف الثالث

الوثيقة المرجعية	التغطية المنفذة أو حيثيات الاستبعاد	المتطلبات
		أ. يتم تطبيق عملية العناية الواجبة بشكل متين على طريقة التوريد واختيار الأطراف الثالثة مع دراسة جدوى موثقة ومعتمدة أو أي وثيقة أخرى ذات صلة تصف وتبرر الحاجة إلى العلاقة مع طرف ثالث وطبيعتها.
		ب. يتم تنفيذ التعاقد والموافقة وفقاً لسياسات وإجراءات إدارة مخاطر الطرف الثالث في المؤسسة وتشمل التعاون مع القطاعات المناسبة من المؤسسة

الوثيقة المرجعية	التغطية المنفذة أو حيثيات الاستبعاد	المتطلبات
		ت. تتم مراجعة العقود أو الاتفاقيات النهائية والموافقة عليها من قبل جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الدائرة القانونية والامتثال؛ موقعة من قبل الأفراد المصرح لهم من كلا الطرفين. وحفظ العقود بشكل آمن. يتم تسمية مدير العقود أو شخص إداري محدد كمسؤول عن كل عقد.
		ث. يتم الاحتفاظ بقائمة دقيقة وكاملة وحديثة لجميع العلاقات مع الأطراف الثالثة، في نظام مركزي لإدارة عقود.
		ج. يتم إنشاء عمليات تعريف وإعداد موثقة لتأسيس أراضية للأطراف الثالثة للوفاء بشروط العقد أو الاتفاقية، واتباعها بدقة.
		ح. توجد عمليات مراقبة مستمرة لتقييم ما إذا كانت الأطراف الثالثة تعمل وفقا لشروط العقد أو الاتفاقية طوال مراحل سير عملية الطرف الثالث، وتفي بالالتزامات التعاقدية. وتشمل العمليات التحقق من موثوقية المعلومات المقدمة وإعادة تقييم الأداء بشكل دوري وكلما تغيرت الاتفاقية.
		خ. يتم وضع البروتوكولات لبدء الإجراءات التصحيحية إذا فشل طرف ثالث في تلبية التوقعات أو شكل مخاطر متزايدة أو غير متوقعة. تتضمن البروتوكولات تصعيد الحالات وفقا لخطورتها، وإجراء مراجعات ما بعد الواقعة، وتحليل السبب الجذري للواقعة.
		د. تتم مراقبة تواريخ انتهاء وتجديد العقود ، ويتم اتخاذ إجراءات التجديد حسب الضرورة.
		ذ. يتم تنفيذ خطة رسمية لالانتهاء من العقود ومتابعتها لضمان تلبية متطلبات العقد التي تتطلب على التوقيت والتوقعات بشكل كاف. تتضمن العمليات كيفية: ● إنهاء التعاقد مع الطرف الثالث. ● استبدال الطرف الثالث إذا لزم الأمر. ● إعادة أو إتلاف البيانات الحساسة للمؤسسة المخزنة لدى الطرف الثالث. ● إلغاء وصول الطرف الثالث إلى أنظمة وأدوات ومرافق المؤسسة

نبذة عن المعهد الدولي للمدققين الداخليين

المعهد الدولي للمدققين الداخليين (IIA) هو جمعية مهنية دولية تخدم أكثر من 265000 عضو عالمي وقد منحت أكثر من 200,000 شهادة مدقق @ داخلي معتمد (CIA) في جميع أنحاء العالم. تأسس المعهد في عام 1941، وهو معترف به في جميع أنحاء العالم كرائد في مهنة التدقيق الداخلي وفي المعايير والشهادات والتعليم والبحث والتوجيه الفني. لمزيد من المعلومات، قم بزيارة www.theiia.org.

حقوق النشر

© 2025 المعهد الدولي للمدققين الداخليين، كل الحقوق محفوظة. للحصول على إذن للنشر، يرجى الاتصال copyright@theiia.org.

قام بترجمة هذا المستند الى اللغة العربية فريق عمل من جمعية المدققين الداخليين في لبنان برئاسة ناجي فياض

سبتمبر 2025



The Institute of
Internal Auditors

Global Headquarters

The Institute of Internal Auditors
1035 Greenwood Blvd., Suite 401
Lake Mary, FL 32746, USA
Phone: +1-407-937-1111
Fax: +1-407-937-1101